النووية؛ كما طوّر وسائل توصيلها، بحيث اصبح هناك نوع من التوازن بين القوتين الأعظم، وأصبح لا بدّ من اعادة الحساب، خاصة وقد توفّرت معلومات أكثر دقّة عن الاسلحة النووية وتأثيراتها؛ وأصبح من الممكن تصوّر اتخاذ اجراءات وقائية منها، لتقليل الخسائر الناتجة عنها؛ كما أصبح من الممكن، في ما بعد، الحصول على معلومات دقيقة عن أسلحة الجانب الآخر. وهكذا كان امتلاك الاتحاد السوفياتي للأسلحة النووية، ثمّ امتلاكه لصواريخ عابرة للقارات والمحيطات تصل الى كل مكان في الولايات المتحدة الاميركية، واطلاقه للأقمار الاصطناعية والسفن الفضائية، وما تلا ذلك من امتلاك الولايات المتحدة الاميركية للقدرات ذاتها، سبباً في انطباع الحسابات العسكرية بمزيد من الدقة والبحث في احتمالات حدوث حرب تستخدم فيها الاسلحة النووية. ثمّ كان تزايد مخزون الاطراف من هذه الاسلحة سبباً في تصور امكان استخدامها في ضربات عدّة. وأخيراً، فان اجراء التجارب النووية مكّن هذه الاطراف من المعرفة الدقيقة لآثار الاسلحة النووية، وابتكار وسائل الوقاية منها، بل واختبارها، ممّا مكّن الدول من تصوّر امكان تحمّل الضربة النووية التي يوجّهها اليها خصمها مع امكان الردّ عليها. هنا، ظهر، لأول مرة، مصطلحا الضربة الاولى والضربة الثانية في الاستراتيجية والسياسة العسكرية؛ بل انهما سرعان ما انتقلا الى صفحات الجرائد والكتب، والى ميكروفونات الاذاعة، وشاشات التلفزيون.

مع انتشار هذين المصطلحين، والأهم من ذلك رسوخهما في استراتيجيات الدول، كان لا بدّ من التفكير في ما اذا كان استخدامهما مقصوراً على الصراع العالمي بين أقطاب النظام الدولي، وعلى الضربات النووية، أم ان هذا الاستخدام يمكن ان ينتقل الى حسابات الصراعات الاقليمية بين القوى المتصارعة داخل الاقليم، ودون اعتبار تدخّل القوى العظمى. كذلك اتجه التفكير الى ما اذا كانت أسلحة التدمير الشامل غير النووية الاخرى يمكن ان تدخل في حسابات هذه الضربات، خاصة وان الدول التي امتلكت الاسلحة النووية لم تتخلّ كلها، حتى الآن على الأقل، عن اسلحتها الكيميائية؛ كما لا يمكن القطع بأنها لن تستخدم الاسلحة البكتريولوجية، على الرغم من توقيع معاهدة بخصوصها. وهذا يعني ان هذه الدول ما زالت تدخلها في حساباتها؛ تلك الحسابات التي تشمل، فيما تشمل، حسابات الضربتين، الاولى والثانية.

هنا، لا بدّ من التفكير في حالة الوصول الى ردّ ايجابي على السؤال عمّا اذا كانت هذه المصطلحات ستحمل المعاني عينها التي تحملها في الصراع العالمي أم سيكون لها معنى ومفهوم آخران يختلفان عنها، وعمّا اذا كانت الضربة ذاتها لها المكوّنات ذاتها أم تختلف عنها، خاصة وان الاسلحة النووية لم تعد حكراً على أقطاب النظام الدولي، بل انتشرت، نسبياً، في دول العالم، بما فيها القوى الاقليمية؛ ثمّ ان كثيراً من الدول اصبح لديها القدرة على انتاج الاسلحة النووية وانْ لم تمتلكها، ويمكنها انتاجها عند الضرورة. كذلك، فان تطوّر الاسلحة الكيميائية، وارتفاع قدرتها التدميرية، وامتلاك بعض دول العالم الثالث لها، جعل من الصعب تجاهلها في الحسابات الاستراتيجية للصراعات الاقليمية، ومنها حسابات الضربات، اذا كان سيتفق على امكان اطلاقها على الصراعات الاقليمية.

يعتبر الصراع العربي ـ الاسرائيلي من أهمّ الصراعات الاقليمية التي تثير الاسئلة حول امكانات اعتبار حساب الضربات جزءاً منه. فهو، أولاً، من أقدم الصراعات الاقليمية التي لم تظهر لها بوادر لتسوية سلمية؛ وهو، ثانياً، يتميّز بامتلاك أطرافه أعداداً كبيرة من الاسلحة المتقدّمة التي يمكن ان تستخدم فيه؛ بل ان بعض أطرافه اصبح يمتلك أعداداً من هذه الاسلحة تفوق ما لدى بعض الدول الكبرى منها؛ وهو، ثالثاً، يتميّز، بالنسبة الى أغلب الصراعات الاقليمية المعروفة، بامتلاك